@ 135 @ إن شاء ا . .

أولاً : اتفق الشافعي وأبو حنيفة على أنه سنة على ما رجحه النووي عن الشافعي في المجموع أنه سنة في حق الجميع المنفرد والجماعة في الحضر وفي السفر ، أي أنه لا تتعلق به صحة الصلاة . .

ففيه أنه صلى ا عليه وسلم كان قد همّ َ أن يبث رجالاً في الدور ، وعلى الأطم ينادون للصلاة ، فيكون نداء بلال أولاً من هذا القبيل دون تعيين ألفاظ ، أما أن يكون نداء بلال الوارد في الصحيح بألفاظ الأذان ، الواردة في حديث عبد ا بعد أن رأى ما رآه أمره صلى ا عليه وسلم أن يعلمه بلالاً فنادى به ، ولا تعارض في ذلك كما ترى . .

ومنها أيضاً : أن رؤيا عبد ا للأذان لا تجعله مشروعاً له من عنده ولا متوقفاً عليه ، لأنه جاء في الرؤيا الصالحة أنها جزء من ست وأربعين جزءاً من النبوة . وهذا النظم لألفاظ الأذان لا يكون إلا من القسم فهي بعيدة عن الوساوس والهواجس لما فيها من إعلان العقيدة وإرغام الشيطان كما في الحديث : (إن الشيطان إذا سمع النداء أدبر) إلخ . .

ثم إنه صلى ا عليه وسلم لما سمعها أقرها وقال : إنها لرؤيا حق ، أو لقد أراك ا حقاً ، فكانت سنة تقرير كما يقرر بعض الناس على بعض الأفعال . .

ثم جاء بعد ذلك تعليمه صلى ا عليه وسلم لأبي محذورة فصار سنة ثابتة ، وكان يتوجه السؤال لو أنه لم يبلغه صلى ا عليه وسلم وعملوا به مجرد الرؤيا ، ولكن وقد بلغه وأقره فلا سؤال إذاً . .

ومنها : أن في بعض الروايات أن الوحي قد جاءه به ، ولما أخبره عمر قال له : سبقك بذلك الوحي . ذكر في مراسيل أبي داود . .

وذكر عن ابن العربي بسط الكلام إثبات الحكم بالرؤيا ذكرهما المعلق على بذل المجهود . .

ومنها ما قيل : ترك مجيء بيان وتعليم لأذان إلى أن رآه عبد ا ورواه عمر رضي ا عنهما لأمرين ، ذكرهما رسول ا صلى ا عليه وسلم معلناً مع ذكر ا فيكون مجيئه عن طريقهما أولى وأكرم لرسول ا صلى ا عليه وسلم من أن يأتيهم من طريقه هو حتى لا يكون عناية من يدعوهم لإطرائه . وهذا وإن كان متوجهاً إلا أن فيه نظراً لأنه صلى ا عليه وسلم لو جاءهم بأعظم من ذلك لما كان موضع تساؤل . .

من مجموع ما تقدم يكون أصل مشروعية الأذان سنة ثابتة ، إما أنه كان قد همّ أن يبعث رجالاً في البيوت ينادوه ، وإما لأنّ َه أقرّ ما رأى عبد ا فيكون أصل المشروعيّة منه صلى

ا عليه وسلم ، والتقرير منه على الألفاظ التي رآها عبد ا . فضل الأذان وآداب المؤذن .
لا شك أن الأذان من أفضل الأعمال ، وأن المؤذن يشهد له ما سمع صوته من حجر ومدر . إلخ .
.

وقد جاء عنه صلى ا عليه وسلم : (أن المؤذنين أطول الناس أعناقاً يوم القيامة) . .
وقال عمر رضي ا عنه : لولا الخلافة لأذنت . .
وقال صلى ا عليه وسلم : (الإمام ضامن ، والمؤذن مؤتمن ، اللهم أرشد الأئمة ، واغفر للمؤذنين) رواه أبو داود والترمذي ، إلى غير ذلك من فضائل الأذان ، فقيل : مؤتمن على الوقت ، وقيل : مؤتمن على عورات البيوت عند الأذان ، فقد حث صلى ا عليه وسلم المؤذنين على الوضوء له كما في حديث : (لا ينادي للصلاة إلا متوضىء) وإن كان الحدث لا يبطله اتفاقاً . .
ولما كان بهذه المثابة كانت له آداب في حق المؤذنين . .
منها : أن يكونوا من خيار الناس ، كما عند أبي داود : (ليؤذن لكم خياركم وليؤمكم أقرؤكم) ، وعليه حذر صلى ا عليه وسلم من تولي الفسقة الأذان كما في حديث : (الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن) المتقدم . فإن فيه زيادة عند البزار قالوا يا رسول ا . لقد تركتنا تتنافس في الأذان بعدك فقال : (إنه يكون بعدي أو بعدكم قوم سفلتهم مؤذنوهم) .
.

ومنها : أنه يكره التغني فيه ، لأنه ذكر ودعاء إلى أفضل العبادات ، وقد جاء عن ابن عمر رضي ا عنه أن رجلاً قال له : إني أحبك في ا ، قال ابن عمر : لكني أبغضك في ا ، فقال : ولم ؟ قال لأنك تتغنى في أذانك . .
وفي المغني لابن قدامة : ولا يعتد بأذان صبي ولا فاسق ، أي ظاهر الفسق ، وعند المالكية : لا يحاكي في أذانه الفسقة . .
ومنها : ألا يلحن فيه لحناً بيناً ، قال في المغني : ويكره اللحن في الأذان ، فإنه ربما غيّر المعنى ، فإن من قال : أشهد أن محمداً رسول ا ونصب لام رسول . أخرجه عن كونه خبراً . .
ولا يمد لفظه أكبر لأنه يجعل فيها ألفاً فيصير جمع كبر ، وهو الطبل ، ولا يسقط الهاء من اسم ا والصلاة ولا الحاء من الفلاح ، لما روى أبو هريرة قال : قال رسول ا صلى ا عليه وسلم (لا يؤذن لكم من يدغم الهاء) الحديث أخرجه الدارقطني . .
فأما إن كان ألثغ لا تتفاحش جاز أذانه ، فقد روي أن بلالاً كان يقول : أسهد بجعل الشين سينا ، نقله ابن قدامة ، ولكن لا أصل لهذا الأثر مع شهرته على ألسنة الناس ، كما في كشف الخلفاء ومزيل الإلباس . .

ومن هذا ينبغي تعهد المؤذنين في هذين الأمرين اللحن والتلحين وكذلك الفسق ، وصفة المؤذنين ولا سيما في بلاد الحرمين الشريفين مهبط الوحي ومصدر التأسي ، وموفد القادمين من كل مكان ليأخذوا آداب الأذان والمؤذنين ، عن أهل هذه البلاد المقدسة . * * * ألفاظ الأذان والإقامة والراجح منهامع بيان التثويب والترجيع .

مدار ألفاظ الأذان والإقامة في الأصل على حديثي عبد ا بن زيد بالمدينة ، وحديث أبي محذورة في مكة بعد الفتح . وما عداهما تبع لهما كحديث بلال وغيره ، رضي ا عنهم . .

وحديث عبد ا موجود في السنن أي فيما عدا البخاري ومسلم . وهو متقدم من حيث الزمن كما تقدم ذلك في مبحث مشروعية الأذان وأنه كان ابتداء في المدينة أول مقدمة صلى ا عليه وسلم إليها . .

وحديث أبي محذورة موجود في السنن وفي صحيح مسلم . ولم يذكر البخاري واحداً منهما ، وإنما ذكر قصة سبب المشروعية ، وحديث (أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة) على ما سيأتي إن شاء ا . .

وعليه سنقدم حديث عبد ا لتقدمه في الزمن : وألفاظه كما تقدم في بدء المشروعية هي : ا أكبر ا أكبر . ا أكبر ا أكبر أشهد أن لا إلاه إلا ا . أشهد أن لا إلاه إلا ا . أشهد أن محمداً رسول ا ، أشهد أن محمداً رسول ا ، حي على الصلاة ، حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح . ا أكبر ا أكبر . لا إله إلا ا . .

ومجموعه خمسة عشرة كلمة أي جملة . ففيه تربيع التكبير في أوله وتثنية باقيه ، وإفراد آخره . وفيه الإقامة بتثنية التكبير في أوله في كلمة وإفراد باقيها إلا لفظ الإقامة ، ولفظها : ا أكبر ا أكبر . أشهد أن لا إلاه إلا ا . أشهد أن محمداً رسول ا . حي على الصلاة ، حي على الفلاح . قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة . ا أكبر ا أكبر . لا إله إلا ا . .

قال الشوكاني : رواه أحمد وأبو داود ، وقال عنه الترمذي : حسن صحيح . وذكر له عدة طرق . ومنها عند الحاكم وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهما والبيهقي وابن ماجه . .

حديث أبي محذورة : وحديث أبي محذورة كان بعد الفتح كما في السنن أنه خرج في نفر فلقي النّبي صلى ا عليه وسلم مقدمه من حنين ، وأذن مؤذنه صلى ا عليه وسلم ، فظل أبو محذورة في نفره يحكونه استهزاء به ، فسمعهم صلى ا عليه وسلم فأحضرهم فقال : (أيكم الذي سمعت صوته قد ارتفع ؟ فأشاروا إلى أبي محذورة ، فحبسه وأرسلهم ، ثم قال له قم فأذن بالصلاة فعلمه) . .

أما ألفاظه : فعند مسلم بتثنية التكبير في أوله : والباقي كحديث عبد ا بن زيد مع زيادة ذكر الترجيع . وقد ساقه مسلم في ثلاثة مواضع وبلفظ التكبير مرتين فقط . .

الموضع الأول : عن أبي محذورة نفسه ، أن النّـَبي صلى ا عليه وسلم علمه الأذان : ا أكبر ا أكبر . أشهد أن لا إلاه إلا ا ، أشهد أن لا إلاه إلا ا . أشهد أن محمداً رسول ا ، أشهد أن محمداً رسول ا . حي على الصلاة ، حي على الصلاة . حي على الفلاح ، حي على الفلاح ، ا أكبر ا أكبر ، لا إلاه إلا ا . .

والموضع الثاني : في قصة الإغارة أنه (كان صلى ا عليه وسلم يغير إذا طلع الفجر ، وكان يستمع الأذان فإذا سمع أذاناً أمسك وإلا أغار . فسمع رجلاً يقول : ا أكبر ا أكبر . فقال رسول ا صلى ا عليه وسلم : على الفطرة . ثم قال : أشهد أن لا إلاه إلا ا . فقال رسول ا صلى ا عليه وسلم : خرجت من النار) . الحديث . .

والموضع الثالث : عن عمر رضي ا عنه ، أن النّـَبي صلى ا عليه وسلم قال : (إذا قال المؤذن : ا أكبر ا أكبر فقال أحدكم : ا أكبر ا أكبر ، ثم قال : أشهد أن لا إلاه إلا ا ، قال : أشهد أن لا إله إلا ا) الحديث ، فهذه كلها ألفاظ مسلم لأذان أبي محذورة ، ولم يذكر مسلم عن الإقامة إلا حديث أنس ، أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة ، وعند غير مسلم جاء حديث أبي محذورة بتربيع التكبير في أوله ، كحديث عبد ا بن زيد ، وبالترجيع والتثويب في الفجر ، وفيها أن الترجيع يكون أولاً بصوت منخفض . ثم يرجع ويمد بهما أي بالشهادتين صوته ، وذلك عند أحمد وأبي داود والترمذي والنسائي ، أما الإقامة فجاءت عن أبي محذورة روايتان : الأولى قال : وعلمني النّـَبي صلى ا عليه وسلم الإقامة مرتين مرتين : ا أكبر ا أكبر ، أشهد أن لا إلاه إلا ا ، أشهد أن لا إلاه إلا ا ، أشهد أن محمداً رسول ا أشهد أن محمداً رسول ا ، حي على الصلاة حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، ا أكبر ا أكبر ، لا إلاه إلا ا . .

الثانية : مثل الأذان تماماً بتربيع التكبير ، وبدون ترجيع ، وتثنية الإقامة أي : ا أكبر ا أكبر . ا أكبر ا أكبر ، أشهد أن لا إلاه إلا ا أشهد أن لا إلاه إلا ا ، أشهد أن محمداً رسول ا أشهد أن محمداً رسول ا ، حي على الصلاة حي على الصلاة ، حي على الفلاح حي على الفلاح ، قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة ، ا أكبر ا أكبر ، لا إله إلا ا . .

فالأولى كالأذان في رواية مسلم ، والثانية كرواية الأذان عند غيره بدون ترجيع ولا تثويب ، وإضافة لفظ الإقامة مرتين . .

هذا مجموع ما جاء في أصول ألفاظ الأذان من حديثي عبد ا بن زيد وأبي محذورة . .

وبالنظر في حديث عبد ا بن زيد نجده لم تختلف ألفاظه لا في الأذان ولا في الإقامة . وهو بتربيع التكبير في الأذان وبدون تثويب ولا ترجيع ، وبإفراد الإقامة إلا لفظ الإقامة ، أما حديث أبي محذورة فجاء بعدة صور في الأذان وفي الإقامة . .

أما الأذان فعند مسلم بتثنية التكبير في أوله وعند غيره بتربيعه ، وعند الجميع إثبات

الترجيع في الشهادتين ، وأن الأولى منخفضة ، والثانية مرتفعة ، كبقية ألفاظ الأذان ، وأما الإقامة فجاءت مرتين مرتين ، وجاءت مثل الأذان تماماً عند غير مسلم سوى الترجيع والتثويب مع تثنية الإقامة ، فكان الفرق بين الحديثين كالآتي : .

في ألفاظ الأذان ثلاث نقاط : .

أولاً : ذكر الترجيع . .

ثانياً : التثويب . .

ثالثاً : عدد التكبير في أوله . .

أما الترجيع فيجب أن يؤخذ به ، لأنه متأخر بعد الفتح ، ولا معارضة فيه ، لأنه زيادة بيان وبسند صحيح . .

وأما التثويب ، فقد ثبت من حديث بلال ، وكان أيضاً متأخراً عن حديث عبد الله قطعاً ، وقد ثبت أن بلالاً أذن للصبح فقيل له : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نائم فصرخ بلال بأعلى صوته : (الصلاة خير من النوم) . .

قال سعيد بن المسيب : فأدخلت هذه الكلمة في التأذين صلاة الفجر . أي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : (اجعل ذلك في أذانك) فاختصت بالفجر . .

وذكر ابن قدامة رحمه الله في المغني عن بلال : (أن النّبي صلى الله عليه وسلم نهاه أن يثوب في العشاء) رواه ابن ماجه ، وقال : دخل ابن عمر رضي الله عنهما مسجداً يصلي فيه ، فسمع رجلاً يثوب في أذان الظهر فخرج فقيل له : أين ؟ فقال : أخرجتني البدعة ، فلزم بهذا كله الأخذ بها في صلاة الفجر خاصة . .

أما التكبير في أول الأذان ، ففي رواية مسلم لأبي محذورة مرتين في كلمة فاختلف مع حديث عبد الله بن زيد ، وعند غير مسلم بتربيع التكبير . وبالنظر إلى سند مسلم فهو أصح سنداً ، وبالنظر إلى ما عند غيره ، تجد فيه زيادة صحيحة ، وهي تربيع التكبير ، فوجب العمل بها كما وجب العمل بالتثويب والترجيع ، لأن الرواية المتفقة مع الحديث الآخر أولى من المختلفة معها . .

أما الإقامة : ففي حديث عبد الله لم تختلف كما تقدم ، ولكنها في حديث أبي محذورة قد جاءت متعددة ولم تتفق صورة من صورها مع حديث عبد الله ، حيث إن فيها مرتين مرتين في جميع الكلمات ، ومنها كالأذان مع لفظ الإقامة مرتين ، وسند الجميع سواء . .

فهل نأخذ في الإقامة بحديث عبد الله أم بحديث أبي محذورة ؟ من حيث الصناعة كل منهما في السند سواء . .

وفي حديث أبي محذورة زيادة وهي تشبيهها بالأذان ، فلو كان الأمر قاصراً على ذلك لكان العمل بحديث أبي محذورة في الإقامة أولى ، لأنه متأخر وفيه زيادة صحيحة ، ولكن وجدنا

حديث بلال في الصحيح ، وعند مسلم أيضاً وهو أمر بلال أن يشفع الأذان وأن يوتر بالإقامة .
وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه قال : (كان الأذان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مرتين ، والإقامة مرة ، مرة غير أنه كان يقول : قد قامت الصلاة قد قامت الصلاة) رواه أبو داود والنسائي . .
وبهذين الحديثين يمكن الترجيح بين حديثي عبد الله وأبي محذورة في كل من الأذان والإقامة . .
فمن حديث بلال : نشفع الأذان ، ولكنهم يختلفون في تحقيق المناط في المراد بالشفع من حيث التكبير لأن الشفع يصدق على اثنين وأربع ، وعند في الأذان إما مرتان وإما أربع ، وكلاهما يصدق عليه معنى الشفع . ولكن إذا اعتبرنا أن كل تكبيرتين جملة واحدة ، كان تحقق الشفع بجملتين ، فيأتي أربع تكبيرات . وإذا اعتبرنا كل تكبيرة كلمة وجد الشفع في جملة واحدة لاشتمالها على كلمتين ، ولهذا وقع الخلاف . .
ولكن الأذان لم تعد عباراته بالكلمات المفردة بل بالجمل ، لأننا نعد قولنا : حي على الصلاة ، وهي في الواقع جملة تشتمل على عدة كلمات مفردة ، وعليه فقولنا : الله أكبر الله أكبر كلمة ، وعلى هذا يكون الشفع بتكرارها ، فيأتي أربع تكبيرات : وهذا يتفق مع رواية الحديثين ، وحديث عبد الله تماماً . .
وقال النووي في شرح مسلم : قال القاضي عياض : إن حديث أبي محذورة جاء في نسخة الفاسي لمسلم بأربع تكبيرات ا ه . .
وبهذا تتفق الروايات كلها في تربيع التكبير في الأذان . .
أما الإقامة فحديث بلال نص في إيثار الإقامة إلا لفظ الإقامة وهو عين نص الإقامة في حديث عبد الله ، وعين النص في حديث عبد الله بن عمر ، والإقامة مرة مرة إلا الإقامة ، أي فهي مرتين ، وعلى هذا العرض وبهذه المناقشة يكون الراجح هو العمل بحديث عبد الله بن زيد في الأذان والإقامة ، مع أخذ الترجيع والتثويب من حديث أبي محذورة للأذان . .
ثم نسوق ما أخذ به فقهاء الأمصار من هذا كله مع بيان النتيجة من جواز العمل بالجميع إن شاء الله . .
قال ابن رشد في البداية ما نصه : اختلف العلماء في الأذان على أربع صفات مشهورة .
إحداهما : تثنية التكبير وتربيع الشهادتين وباقيه مثنى ، وهو مذهب أهل المدينة مالك وغيره ، واختار المتأخرون من أصحاب مالك الترجيع في الشهادتين بصوت أخفض من الأذان . .
والصفة الثانية : أذان المكيين ، وبه قال الشافعي ، وهو تربيع التكبير الأول والشهادتين ، وتثنية باقي الأذان . .
والصفة الثالثة : أذان الكوفيين ، وهو تربيع التكبير الأول وتثنية باقي الأذان ، وبه

قال أبو حنيفة . .

والصفة الرابعة : أذان البصريين ، وهو تربيع التكبير الأول وتثليث الشهادتين ، وحي على الصلاة وحي على الفلاح ، يبدأ بأشهد أن لا إلاه إلا ا حتى يصل إلى حي على الفلاح ، ثم يعيد كذلك مرة ثانية أعني الأربع كلمات تبعاً ثم يعيدهن ثالثة . وبه قال الحسن البصري وابن سيرين . .

والسبب في اختلاف كل واحد من هؤلاء الفرق الأربع اختلاف الآثار في ذلك ، واختلاف اتصال العمل عند كل واحد منهم ، وذلك أن المدنيين يحتجون لمذهبهم بالعمل المتصل بذلك في المدينة ، والمكيون كذلك أيضاً يحتجون بالعمل المتصل عندهم بذلك ، وكذلك الكوفيون والبصريون ، ولكل واحد منهم آثار تشهد لقوله ا ه . .

ثم ساق نصوص كل فريق من النصوص التي أوردناها سابقاً ، ولم يورد نصاً لمذهب البصريين الذي فيه التثليث المذكور ، وقد وجد في مصنف عبد الرزاق بسند جيد مجلد (1) ص 564 وجاء مروياً عن بعض الصحابة في المصنف المذكور . .

وقال في الإقامة : أما صفتها فإنها عند مالك والشافعي بتثنية التكبير في أولها ، وبإفراد باقيها إلا لفظ الإقامة ، فعند الشافعي مرتين وعند أبي حنيفة ، فهي مثنى مثنى ، وأما أحمد فقد خير بين الأفراد والتثنية فيها ا ه . .

تلك هي خلاصة أقوال أئمة الأمصار في ألفاظ الأذان والإقامة ، وقد أجملها العلامة ابن القيم رحمه ا في زاد المعاد تحت عنوان : فصل مؤذنيه صلى ا عليه وسلم قال ما نصه : .

وكان أبو محذورة يرجع الأذان ويثني الإقامة وبلال لا يرجع ويفرد الإقامة ، فأخذ الشافعي وأهل مكة بأذان أبي محذورة ، وإقامة بلال ، ويعني بأذان أبي محذورة على رواية تربيع التكبير ، وأخذ أبو حنيفة وأهل العراق بأذان بلال وإقامة أبي محذورة ، وأخذ أحمد وأهل الحديث وأهل المدينة بأذان بلال وإقامته ، أي بتربيع التكبير وبدون ترجيع ، وبإفراد الإقامة إلى لفظ الإقامة ، قال : وخالف مالك في الموضعين إعادة التكبير وتثنية لفظ الإقامة ، فإنه لا يكررها ا ه . .

ومراده بمخالفة مالك هنا لأهل الأمصار ، وإلا فهو متفق مع بعض الصور المتقدمة . أما في عدم إعادة التكبير ، فعلى حديث أبي محذورة عند مسلم ، وعدم تكريره للفظ الإقامة ، فعلى بعض روايات حديث بلال أن يوتر الإقامة أي على هذا الإطلاق ، وبهذا مرة أخرى يظهر لك أن تلك الصفات كلها صحيحة ، وأنها من باب اختلاف التنوع وكل ذهب إلى ما هو صحيح وراجح عنده ، ولا تعارض مطلقاً إلا قول الحسن البصري وابن سيرين بالتثليث ولم يقل به أحد من الأئمة الأربعة . .

وقال ابن تيمية رحمه ا تعالى كلمة فصل في ذلك : في المجموع ح 22 ص 66 بعد ذكر هذه

المسألة ما نصه : فإذا كان كذلك فالصواب مذهب أهل الحديث ومن وافقهم تسويغ كل ما ثبت في ذلك عن النّبي صلى الله عليه وسلم لا يكرهون شيئاً من ذلك ، إذ تنوع صفة الأذان الإقامة كتنوع صفة القراءات والتشهدات ونحو ذلك ، وليس لأحد أن يكره ما سنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لأمته ا ه . .

وقال ابن القيم رحمه الله في زاد المعاد في موضع آخر : مما لا ينبغي الخلاف فيه ما نصه : وهذا من الاختلاف المباح الذي لا يعنف فيه من فعله ولا من تركه . .

وهذا كرفع اليدين في الصلاة وتركه ، وكالخلاف في أنواع التشهدات وأنواع الأذان والإقامة ، وأنواع النسك من الإفراد والتمتع والقرآن . .

تنبيه .

قد جاء في التثويب بعض الآثار عن عمر وبعض الأمراء ، والصحيح أنه مرفوع ، كما في قصة بلال المتقدمة ، ولا يبعد أن ما جاء عن عمر أو غيره يكون تكراراً لما سبق أن جاء عن بلال مع النّبي صلى الله عليه وسلم ، وقيل فيها هل هو خاص بالفجر أو عام في كل صلاة يكون الإمام نائماً فيها ؟ والصحيح أنه خاص بالفجر وفي الأذان لا عند باب الأمير أو الإمام .

وتقدم أثر عبد الله بن عمر فيمن ثوب في أذان الظهر أنّه اعتبره بدعة وخرج من المسجد .

كيفية أداء الأذان .

يؤدي الأذان بترسل وتمهل ، لأنه إعلان للبعيد ، والإقامة حدراً لأنها للحاضر القريب ، أما النطق بالأذان فيكون جزماً غير معرب . .

قال في المغني : ذكر أبو عبد الله بن بطة ، أنه حال ترسله ودرجه أي في الأذان والإقامة . لا يصل الكلام بعضه ببعض ، بل جزماً . وحكاه عن ابن الأنباري عن أهل اللغة ، وقال : وروي عن إبراهيم النخعي قال : شيئان مجزومان كانوا لا يعربونهما الأذان والإقامة ، قال : وهذا إشارة إلى إجماعهم . حكم الأذان والإقامة .

قال ابن رشد : واختلف العلماء في حكم الأذان هل هو واجب أو سنة مؤكدة ؟ وإن كان واجباً فهل هو من فروض الأعيان أو من فروض الكفاية ؟ ا ه . .

فتراه يدور حكمه بين فرض العين والسنة المؤكدة ، والسبب في هذا الاختلاف ، اختلافهم في وجهة النظر في الغرض من الأذان هل هو من حق الوقت للإعلام بدخوله أو من حق الصلاة ، كذكر من أذكارها أو هو شعار للمسلمين يميزهم عن غيرهم ؟ .

وسنجمل أقوال الأئمة رحمهم الله مع الإشارة إلى مأخذ كل منهم ثم بيان الراجح إن شاء الله .

.

أولاً : اتفق الشافعي وأبو حنيفة على أنه سنة على ما رجحه النووي عن الشافعي في المجموع أنه سنة في حق الجميع المنفرد والجماعة في الحضر وفي السفر ، أي أنه لا تتعلق

به صحة الصلاة . .

وحكي عنه أنه فرض كفاية أي للجماعة أو للجمعة خاصة ، والدليل لهم في ذلك حديث المسيء صلاته ، لأن النّـَبي صلى ا عليه وسلم علمه معها الوضوء واستقبال القبلة ، ولم يعلمه أمر الأذان ولا الإقامة . .

ثانياً : مالك جاء عنه أنه فرض على المساجد التي للجماعة وليس على المنفرد فرضاً ولا سنة . وعنه : أنه سنة مؤكدة على مساجد الجماعة ، ففرق مالك بين المنفرد ومساجد الجماعة . وفي متن خليل عندهم أنه سنة لجماعة تطلب غيرها في فرض وقتي ، ولو جمعة أي وما عدا ذلك فليس بسنة . فلم يجعله على المنفرد أصلاً . واختلف القول عنه في مساجد الجماعة ما بين الفرض والسنة المؤكدة ، واستدل بحديث ابن عمر رضي ا عنه : كان لا يزيد على الإقامة في السفر إلا في الصبح ، وكان يقول إنما الأذان للإمام الذي يجتمع له الناس . رواه مالك . .

وكذلك أثر ابن مسعود وعلقمة : صلوا بغير أذان ولا إقامة قال سفيان ، كفتهم إقامة المصر ، وقال ابن مسعود : إقامة المصر تكفي ، رواهما الطبراني في الكبير بلين . .

ثالثاً : وعند الحنابلة : قال الخرقي : هو سنة أي كالشافعي وأبي حنيفة ، وغير الخرقي قال كقول مالك . .

رابعاً : عند الظاهرية فرض على الأعيان ، ويستدلون بحديث مالك بن الحويرث وصاحبه ، قال لهما صلى ا عليه وسلم : (إذا كنتما في سفر فأذنا وأقيما وليؤمكما أكبركما) . متفق عليه . .

فحملوا الأمر على الوجوب . .

هذا موجز أقوال الأئمة رحمهم ا مع الإشارة إلى أدلتهم في الجملة ، وحكمه كما رأيت دائر بين السنة عموماً عند الشافعي وأبي حنيفة ، والوجوب عند الظاهرية .